

الاجتهاد والنهضة الحضارية

دكتور/محمد عمارة

قصة امتنا العربية الاسلامية مع « الاجتهاد » هى قصتها مع « الحضارة » ، صعودا او هبوطا . ازدهارا وانحطاطا . . . خلقا وابداعا ، وجمودا واجتازا لاسوأ مافى الماضى من صفحات .

فالناظرون فى تاريخنا الفكرى والحضارى يلحظون ازدهار « الاجتهاد » مع ازدهارنا الحضارى فلقد كان الاجتهاد المعين الذى اتاح لعقل الامة ان يبذل هذا الازدهار الحضارى . . كما كان هذا الازدهار الحضارى بما يعنيه من حياة كيان الامة وحيويتها مثيرا لعقل الامة كى يجتهد ، فيضيف الى حضارتها المزيد من الحيوية والصحة والحياة . . علاقة جدلية قامت فى تاريخنا هذا بين « الازدهار » الحضارى وبين « الاجتهاد » .

وكذلك كان الحال ، حال تاريخنا الفكرى والحضارى مع « الاجتهاد » عندما اغلق بابيه فدخلت حضارتنا فى درب التوقف عن الابداع ، فالجمود ، فالانحطاط . .

ولم يكن هذا التوقف للاجتهاد خيارا اختارته امتنا وحضارتنا ، كما انه لم يكن قدرا محكوما علينا به من داخل حضارتنا ، ولا هو بالذى فرضه علينا الاعداء الخارجيون . . وانما كان ثمرة ومحصلة لعوامل كثيرة ، منها بعض العوامل التى اشرنا اليها .

فحضارة هذه الامة حضارة « عربية اسلامية » ، لان امتنا « عربية القومية » ، « اسلامية الايديولوجية » . . فالقومية ، بالمعنى الحضارى ، غير العرقى ، قسمة من قسما ت حضارتنا ، وكذلك « العقلانية » المتمثلة فى نهج الاسلام فى البحث والنظر والاستدلال .

لكن الصراعات السياسية والحربية على السلطة وعلى الخلافة ، فى العصر العباسى ، بين آل البيت من نسل على بن ابي طالب ، كرم الله وجهه ، وبين العباسيين قد احدثت آثارها فى توزيع الجماعات البشرية ، التى لم تكن قد انصهرت تماما ، والتى يتكون منها شعب

الامبراطورية العربية الاسلامية .. فالتأييد لآل البيت كان ملحوظا
أكثر فى صفوف العرب ، بينما كان الفرس أميل الى تأييد العباسيين ..
ثم حدث أن شاعت حياة الرفاهية فى العرب ، بعد أن غادروا خشونة
الجند الفاتحين ، وانغمسوا فى الترف الذى اتاحته خيرات البلاد
المفتوحة الغنية ، وخاصة أودية أنهار مصر والشام والعرام ، فضعت
فيهم روح الجندية ، الحافظة للخلافة ، والقبضة على زمامها ..

وفى أواخر عهد هارون الرشيد (١٤٩ - ١٩٣ هـ ٧٦٦ - ٨٠٩ م)
تخلص العباسيون الى حد كبير من القبضة الفارسية ومن سيطرة
الجند الخراسانى على مقاليد الدولة عندما قام الرشيد بما عرف بنكية
البرامكة (١٨٧ - ٨٠٣) . فلما جاء عصر الخليفة المعتصم (١٧٩ -
٢٢٧ هـ ٧٩٥ - ٨٤١ م) أرادت الدولة أن تخذلها جيشا وقوة ضاربة
تواجه بها الاخطار .. اخطار الروم البيزنطيين الخارجية .. واخطار
الثورات العلوية ، التى قادها ثوار «الزيدية» وأئمتها .. واخطار ثورات
الخوارج المستمرة .. واخطار الشعوبية التى تستقطب الفرس المعادين
لكل ما هو عربى .. واخطار التجزؤ الاقليمى الذى بدأ يتهدد وحدة
الدولة من أطرافها .

وامام هذه الاخطار ، وبدلا من أن يستنهض العباسيون روح
الجندية فى العرب والموالى الذين تعربوا وأصبح ولاؤهم للحضارة
العربية الاسلامية ، فيكونون منهم جند الدولة وجيشها .. بدلا من
ذلك اتخذ الخليفة المعتصم قراره الخاطىء ، وخطا الخطوة القاتلة على
درب تطورنا الحضارى وذلك عندما ظن أن تكوين جند الدولة وجيشها
من عنصر الاتراك المجلوبين المماليك ، سيعضن للخلافة ولأهله
فى خلافة العباسيين .. وعندما توهم أن هذه القوة الضاربة ستكون
إداة طيعة بيد الخلافة ، على عكس كل من العرب والفرس ،
المتحزبين ، والطامعين ، فى وراثة ملك بنى العباسى .

لقد جلب المعتصم المالك والديلم ، وهم غرباء حضاريا عن العروبة
القومية وروحها وحسها الحضارى .. وغرباء ، وكذلك ، عن الإفق
العقلانى المجسد لنهج حضارتنا العربية الاسلامية .. وبنى لهؤلاء

الجند مدينة « سامر » لتكون معسكرا يتبع العاصمة « بغداد » كما يتبع هؤلاء الجند سلطان الخلافة وسلطاتها . . لكن هذه « المؤسسة العسكرية » نمت وتضخمت ، حتى لقد تحول معسكرها - « سامراء » الى عاصمة للدولة والخلافة تتبعها « بغداد » ؟ . . وصاحب ذلك وتبعه تحول الخلافة الى لعبة بيد « المؤسسة العسكرية » ، بدلا من ان يستمر العسكر اداة بيد هذه الخلافة . . وكان عصر الخليفة المتوكل (٢٠٦ - ٢٤٧ هـ ، ٨٢١ - ٨٦١ م) هو الايذان بهذا الانقلاب السياسي والحضارى الخطير . . فعلى السلطة سيطر العسكر الغرباء عن روح الامة القومية ، وعلى حياتنا الفكرية سيطر الذين يتعبدون بالنصوص والمأثورات ويناصبون العقلانية واهلها العداء الشديد . . « فاستعجمت » الحضارة العربية . . وكان ذلك ايذانا ببديتها عصر انحطاطها . . ففى الفكر السياسى ظهرت اذنبه التنقض بين « العروبة وبين « الاسلام » ، وذلك حتى تبتعد من سماء هذا الفكر القسمة القومية التى يفقدها العسكر المالك وتبقى ، فقط ، رابطة الدين التى تجمعهم مع المحكومين . . وفى الفكر الدينى ، والحضارى بوجه عام ، تقلص ظل « العقلانية » ، التى لا يستسيغها هؤلاء العسكر المالك ، والتى ارتبطت تاريخيا « بالعروبة كوجهى عملة واحدة تجسد ملامح حضارتنا . . وبقتلص ظل « العقلانية » تقلصت ثمرة « العقل » تقلص « الاجتهاد » .

فالتراجع الحضارى ، قد ادخل المرض والوهن الى الكيان الحضارى للامة ، فضغفت شهية هذا الكيان الى « الاجتهاد » . . كما ادى وهن « الاجتهاد » الى زيادة الضعف والذبول فى هذا الكيان الحضارى . . وسارت العلاقة الجدلية ، تنمو ، وتفعل فعلها . . فتوقف الخلق والابداع ، وحل الفقهاء « السلاطين » محل « الخلفاء » وتحول الفقهاء - مثقفوا الامة - الى « وعاظ السلاطين » يبررون المظالم ، يل ويباركونها . . ويمنحون « الشرعية » لسلطات المستبدين وسلطانهم . . وذلك بعد ان كانوا « مجتهدين » بيدهم « الحل والعقد » فى الفكر والسياسة والسلطان ولقد بلغت مسيرتهم على هذا الدرب الذى المدى الذى اعلنوا فيه ، صراحة وبلا مؤازرة : اغلاق باب « الاجتهاد » . .

كيف فقد عدد من فقهاءنا الاستقلال ؟ .. وكيف تحول كثيرون من « فقهاء الامة » الى « فقهاء السلاطين » ؟ ..

فى العصر المملوكى تطور فن العمارة ، وشمل ضمن ما شمل المساجد .. فانتقل المسجد من دور البساطة التى تميز بها الاسلام ، وغدا عمارة شامخة تتكلف المبالغ الطائلة ، وتحتاج فى اقامتها الى هندسة وعمالة لا قبل بها للجهود الذاتية التى يملكها بسطاء الصليين .. ومنذ ذلك التاريخ اقتصر انشاء مثل هذه المساجد الكبيرة على الدولة والامراء والاغنياء .

كذلك تطلبت هذه العمائر الدينية نفقات دائمة للصيانة والتجديد ، فاقفقت عليها الاوقاف ينفق من ريعها على خدمتها والعاملين فيها ، وعلى خدمتها والعاملين فيها ، وعلى صيانتها وتجديدها ، وكذلك على طلاب العلم فيها والفقهاء الذين يلقون الدروس على هؤلاء الطلاب ، او يقرأون القرآن او الاوراد فى هذه المساجد .

وعلاوة على انتقال عمارة المسجد من البساطة الاسلامية الى الفخامة والشموخ المملوكى كان علامة من علامات الاهتمام « بالشكل » دون المضمون فى مجال لا ينفع فيه سوى المضمون ؟ .. فان هذا التطور قد حدث ما هو اخطر فى الحياة الفكرية لامتنا .. فقبل ذلك التاريخ لم يكن مالوفا ولا شائعا ارتباط الفقهاء - وهم مثقفوا ذلك العصر ، بالدولة كموظفين ، وتبعيتهم المالية لها ، كما هو الحال الموظفين مع الدولة . نعم ، كان هناك فقهاء يتولون مناصب القضاء ، لكن الكثيرين منهم كانوا يتخرجون عن قبول المال من الدولة لقاء عملهم ، ثم ان القضاء فى الفقه الاسلامى ، رغم توليتهم بأمر الخليفة والدولة ، الا ان نيابتهم هى عن الامة ، لا عن السلطان ، فهم لا ين عزلون بعزله ولا يفقدون مناصبهم بموته . فتبعيتهم النظرية والقانونية للامة للسلطان ..

لكن تحول المساجد والمدارس - التى قام اغلبها فى اطار المساجد - الى منشآت معمارية لا يقدر على اقامتها الا الدولة ، ورجالها ، وما تطلبت صيانتها ونفقاتها من اوقاف تدر عليها العطاء ، قد الحق الاكثرية من فقهاء الامة بهذه المؤسسات كموظفين ، فارتبطت ارزاقهم

بالدولة ، وبدا العصر الذى فقد فيه فقهاؤنا ما كان لهم من
استقلال ؟ .

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت فى فكرنا السياسى وشاعت المقولات
والآراء التى تغض الطرف عن استبداد المستبدين ، أو تبرر لهم هذا
الاستبداد ، ان لم تباركه ، والتى تكسر من شوكة المعارضة والتصدى
لولاية الجور وأمراء السوء .

فشاعت المقولة القائلة بأن « الشورى » غير ملزمة للحاكم .
فهو مطالب باستشارة « أهل الحل والعقد » ، تنفيذا لآمر الله سبحانه
وتعالى ورسوله ، صلى الله عليه وسلم (وشاورهم فى الامر) (١) .
لكن فقهاء السلاطين زعموا وأشاعوا ان الحاكم غير ملزم بما استقر
عليه رأى أهل المشورة . وفى زعمهم ان قول الله لرسوله بعد أن امره
بالاستشارة (فاذا عزم فتوكل على الله) (٢) يعنى تحرير الحاكم
من الالتزام بنتيجة الشورى ، مع ان المعنى يمكن أن يكون : فاذا عزم
على تنفيذ ما اشاروا عليك به فلا يكن ركونك فقط الى تأييدهم
ولا تنس التوكل على الله .

لكنهم زعموا ان الحاكم ان يضرب بشورى الامة ورأيها عرض
الحائط ، فيفعل بمصيرها ما يريد ، ولم يخلطوا من النتيجة التى يفضى
اليها رأيهم هذا ، والتى تتمثل فى جعل الشورى التى هى فلسفة
بظام الحكم الاسلامى - اقرب الى العبث الذى ينفر فضلاء الامة عن
مزاويلته وتكاليف مشقاته وتبعاته .

وشاعت فى الفكر السياسى للامة الاحاديث الداعية الى « طاعة »
ولى الامر . وتناسى فقهاء السلاطين الحديث عن الشروط الواجب
توفرها فى « ولى الامر » وعن حق الامة ، بل وواجباته ، فى الرقابة
عليه . والحساب له ، وتغييره ، ان بالسلم أو الثورة . اذا هو اخل بعهد
التفويض والبيعة ، أو ظلم أو فسق ، أو ضعف عن كفالة مصالح
المحكومين .

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

قالوا : ان « طاعة » الحكام واجبة ، حتى لو كانوا فجارا جائرين ؛ لان فجورهم وجورهم عليهم ، يتحملون وزره ، ويحاسبهم عليه الله . وللناس ثواب الطاعة لهؤلاء الحكام ؟ .. وغفلوا عن ان فجور هؤلاء الحكام وجورهم ليس ممارسة فردية خاصة بهم ، ولا هى ذنوب من نوع ترك الصلاة تقصيرا ، يقتصر أثرها على الفرد العاصى وانما هى ذنوب عامة ، تعم الامة أثارها وبلواها ومن ثم فان شرع الله يقضى بالتصدي لها بالمقاومة والتغيير ، كمنكر يجب على الامة النهى عنه ، ولانه فرض كفاية فهو اشد توكيدا من فروض العين الفردية ، حتى لتأثم الامة جمعاء ان هى تركت التصدي لمقترفيه .

قال ذلك : ومثله ، فقهاء السلاطين .. حتى لقد كتب فقيه مثل ابن جماعة (٦٣٩ - ٧٧٣ هـ ١٢٤١ - ١٣٣٣ م) يقول فى الدعوة لطاعة من يستبد بالسلطة والسلطان ، حتى لو كان جاهلا فاسقا : انه « ان خلا الوقت عن امام ، فتصدى لها من هو ليس من اهلها وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعه او استخلاف ، انعدت بيعته ولزمت طاعته .. ولا يقدر فى ذلك كونه جاهلا او فاسقا .. واذا انعدت الامامة بالشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام آخر فقهر الاول بشوكته وجنوده ، انعزل الاول وصار الثانى اماما (١) ؟ .. هكذا قال ابن جماعة ، وفقهاء عصره .. وكذا تحول واقع العصر المملوكى الى « شرع » شرعه فقهاء السلاطين .

ولقد ذهب فقهاء السلاطين يلتمسون تفسيرات لبعض المأثورات الدينية التى تثبط هممة الامة عن الثورة ضد امراء الجور وسلاطين الاستبداد .. فقالوا ان الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، قد نهى عن التصدى بالثورة ، لتغيير ولادة الجور وامراء الاستبداد طالما انهم « يقيمون الصلاة » .

ولقد تناسى هؤلاء الفقهاء ان « اقامة الصلاة لا تعنى » الاداء « الشكلى لركعاتها لان الله سبحانه وتعالى يتحدث عن اثر هذه « الاقامة »

(١) جب (دراسات فى حضارة الاسلام) ، ص ١٨٨ . طبعة بيروت

سنة ١٩٦٤ .

فيعلمنا انها تنهى عن الفحشاء والمنكر ، . « فاقامة » الامراء للصلاة
ان لم تكن تجزيها ، بالنهاى عن هذه الفحشاء وهذا المنكر ،
تنهض للقاعدين عن أداء هذا الواجب بحجة ان امراء الجور هؤلاء
من المصلين . . كما ان « اقامة الصلاة هنا تعنى « اقامة » نظامها . .
اى تطبيق شريعة الاسلام ونظامه ؟ .

لقد اصابنا فكرنا السياسى ، ولا زالت تصيبه ، الكثير من الامراض
والتشوهات منذ ان فقد الفقهاء والمثقفون الاستقلال . . ومنذ ذلك
التاريخ توالى العقبات التى توضع فى طريق « العقل » و « الاجتهاد »
. . فبدات العبودية « للنصوص » الماثورة . . وظهرت المقولة الفاسدة :
« انه لا اجتهاد مع النص » .

فهل - حقا - لا « اجتهاد » مع « النص » ؟ . .

لقد شاعت هذه المقولة فى ميدان الفكر والدراسات الاسلامية حتى
حسبها الكثيرون مسلمة من المسلمات التى انعقد عليها الاجماع .
فالبعض يرددها هكذا بتعميم واطلاق . . والبعض يتحفظ بعض التحفظ
فيقول : انه لا « اجتهاد » مع وجود « النص » ، اذا كان هذا « النص »
قطعى للدولة وقطعى الثبوت ، بأن يكون نصا « محكما » ، غير متشابه ،
دلالتيه واضحة قاطعة ، وكذلك ثبوته ، كأن يكون قرآنا ، او سنة صحيحة
ثابتة عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . . فاذا كان « النص » كذلك
امتنع معه - فى رأيهم - وعلى وجه التعميم والاطلاق « الاجتهاد » .

لكن الفكرة التى نود طرحها للتأمل والنظر تقول : ان التعميم
والاطلاق فى منع « الاجتهاد » عندما يوجد « النص » هو خطأ شائع ،
حتى ولو كان « النص قطعى للدلالة ، قطعى الثبوت ؟ .

ذلك اننا يجب ان نميز بين موضوعات النصوص ، فاذا كان
موضوعها عالم الغيب ، الذى علمناه عن طريق الوحي ، او العقائد
الاصلية فى الدين ، او الشعائر والمناسك والعبادات ، وجميعها داخل فى
« الدين » الذى هو وضع الهى ، نتلقاه من الوحي السماوى ، المودع
فى القرآن الكريم ، والذى قامت بتفصيله وتفسيره السنة النبوية

التشريعية ، سواء منها ما كان بلاغا عن الله سبحانه ، أو فتيا في الأمور الدينية . . . إذا كانت هذه هي موضوعات النصوص النصوص قطعية الدلالة ، قطعية الثبوت ، فلا مجال ، « وكانت هذه وجود هذه » النصوص « . . . والسبب في ذلك ليس حجرد » مع على العقل المسلم المجتهد ، ينتقص من مقامه الذي اهتم به الاسلام ، والسبب في امتناع الاجتهاد في مثل هذه الحال هو ان هذه القضايا الدينية هي « ثوابت » ، لا تخضع للتغير أو التطور بالزمان أو المكان ، فحالها الذي تقرر لها في القرآن والسنة « ثابت » ، ثم انما من نوع القضايا التي لا يستقل العقل بادراكها بذاته ، ولا بد فيها من الوحي والنبوة ودور العقل ومجاليه وحدوده فيها لا يعدوا : الفهم ، والحق الفروع بالأصول . . . فلانها الهية ، وثوابت ، قد اكتملت باكتمال الوحي والدين ، ولانها مما لا يستقل العقل بادراكها بذاته ، فانه لاجتهاد فيها اذا كانت نصوصها الدينية قطعية الدلالة ، قطعية الثبوت . . . ففي مثل هذه القضايا يجب « الاتباع » ولا مجال للاجتهاد و « الابتداع » .

لكن هناك ميادين اخرى في الفكر الاسلامي لا نعتقد بصواب منع « الاجتهاد » فيها ، حتى لو كانت قد رويت في موضوعاتها « نصوص » قطعية الدلالة ، قطعية الثبوت ؟ .

فالأمر « المتغيرة » غير « الثابتة » والمتعلقة « بالمصالح » الدنيوية ، وتنظيم المجتمعات والجماعات والأفراد ، والتي لا تتعلق بعالم الغيب الذي اختص الله ، سبحانه ، به ذاته القدسية ، والتي يمكن للعقل ان يستقل بادراكها ، وادراك « حكمة » تشريعها ، والتي يطرأ التغير على علتها وحكمتها ، مثل هذه الأمور المرتبطة « بالوقوع المتغير » يجوز بل يجب معها الاجتهاد ، ولا يمنعها او يمنع منه وجود النصوص الماثورات المروية فيها .

فالتمييز واجب وضروري بين « الثوابت الدينية » التي لا « اجتهاد » في وجود « نصوصها » القطعية الدلالة والثبوت . . .

وبين « المتغيرات الدنيوية » المرتبطة ، « بالوقوع المتطور » وهي ما نرى جواز الاجتهاد فيها ، حتى مع وجود النصوص .

وإذا بدا هذا الرأى للبعض غريبا غير مألوف فأننا نذكرهم
بالقاعدة الاسلامية القائلة : ان « الاحكام » تدور مع « عللها » وجودا
وعدمها . . فالاحكام المعطلة بعلّة ، أو الواقعة فى اطار الاستدلال العقلى
والمعلقة « بالمتغيرات مثل هذه الاحكام التغير والتطور فيها وارد ،
بتغير الواقع والعلّة فى حكمها . . أى ان تجاوز النص هنا أمر وارد
وليس غريب .

وإذا كان ضرب الأمثال من عصر النبوة وصدر الاسلام ، وخاصة
حقبة الخلافة الراشدة ، هو مما يطمئن القلوب فى مثل هذا المقام ،
فأننا نسوق على ذلك بعض الأمثال :

فالارتباط بين « النص » فى الاسلام ، وبين « الواقع » من
القضايا الهامة والمحورية التى تعتقد أن الاسلام قد تميز بموقف خاص
أزاءها . . فهو لم يجعل « النص » حاكما على « الواقع » بل تابعا
له . . والناظر فى حكمه نزول القرآن الكريم منجما - (مفرقا) -
يدرك كيف كان « النص » ينزل عندما يستدعيه « الواقع » ، فهو
استجابة لهذا « الواقع » ، وفهمه مستحيل بدون استحضار هذا
« الواقع » الذى نزل استجابة له . . حتى لقد صار من علوم القرآن
علم اسمه : « اسباب النزول » .

و « النسخ » الذى حدث لبعض النصوص ، ومنها آيات قرآنية ،
يدعو للتأمل أيضا . . فهذا « النسخ » لم يحدث فى أى موضوع
من الموضوعات المتعلقة « بالعقائد » أو « الشعائر والعبادات » . . أى
أنه لا نسخ ، أى لا تجاوز للنصوص فى « الثوابت الدينية » . . على
حين اختص « النسخ » بالاحكام المتعلقة بتنظيم الواقع ، فمع تغير
هذا الواقع يحدث النسخ ، أى تجاوز النص بنص جديد ، أى حكم
جديد . . حدث ذلك فى عصر النبوة والوحى ، وهو قائم فى القرآن
الكريم والسنة النبوية ، يختص به علم سماء أسلافنا : « الناسخ
والمنسوخ » .

لكن . . هل توقف « الواقع الدنيوى » عن التغير والتطور بعد
الأعوام الثلاثة والعشرين التى هى عمر الوحى الالهى الى نبينا محمد ،

ﷺ ؟ .. لا نعتقد ان هناك من يجيب « نعم » على هذا التساؤل .
وأذن فما الموقف حيال « نصوص » تغير « الواقع الدينى » الذى
قننته وحكمته ؟ وتبدلت الحكمة والعلة فى ورودها على النحو الذى
ورد عليه ؟؟ .. هنا لابد من « الاجتهاد » ، طلبا لحكم جديد
يحقق « المصلحة » فى ظل « الواقع الجديد » ، حتى مع قيام
النصوص .. والأمثلة على اجتهاد الصحابة ، فى « المتغيرات » وفى
« الفروع » مع وجود النص أكثر من أن نحصيها فى هذا المقام .
فالرسول ، ﷺ ، كان يسوى بين الناس فى « العطاء » ، وتبعه
فى ذلك أبو بكر .. ثم جاء عمر فميز بين الناس فى « العطاء » ..
أى أنه اجتهد مع وجود « السنة » ومع « اجماع » عهد أبى بكر ؟
ثم هو - أى عمر - قد امضى يمين الطلاق الثلاث ثلاث طلاقات ،
بعد أن كان واحدة على عهد الرسول ، ﷺ ، وأبى بكر ، ليردع الناس
عن واقع جديد .. كذلك اجتهد فى أمر « المؤلفه قلوبهم » ، مع
وجود النص القرآنى .. فعلمنا ، وتعلمنا أن الاطلاق فى منع
الاجتهاد مع النص لا يجوز .. ثم .. ماذا عن ميادين الاجتهاد
وفرسانه ؟ ..

.. أنك لن تجد اليوم ، من علماء الاسلام من لا يتحدث عن
اهمية الاجتهاد ، وضرورة فتح بابہ الذى أغلقه « علماء » عصر
الانحطاط عندما عاشت امتنا تحت سلطان المماليك وتسلط العثمانيين
فتوقف الخلق والابداع ، وسادت مقولة : « ما ترك الاولون للاخيرين
شيئا ؟ » ..

ولن تجد اليوم ، من علماء الاسلام ، من لا يحدثك عن حدود
الاجتهاد ، وكيف أنه لا اجتهاد مع وجود « النصوص » ، قطعية
الثبوت - يقولون - : أنه لا اجتهاد ، هكذا باطلاق وتعميم ..

ولن تجد من علماء العلماء الا من يحدثك عن شروط المجتهد
من مثل : المعرفة بأسرار الكتاب والسنة ، وآيات الاحكام ، والمحكم
والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ ، والمطلق والمقيد فى القرآن الكريم -
.. الخ .. الخ .. وقبل ذلك : العلم بعلم العربىة ، التى هى

للأدوات والسبل لفقه آيات الكتاب ، وفهم أحاديث الرسول عليه
الصلاة والسلام ..

كل ذلك معروف .. ومكرر .. ومشهور .. لكن الحق -
والاهم - فى قضية الاجتهاد - هو ما وراء هذا المعروف ، والمكرر ،
والمشهور ؟ ..

فى نطاق « الفكر » الإسلامى نجد لدينا عالمين « متميزين » ،
لا ترقى علاقتهما الى « الاتحاد » ولا تنزل الى « انفصال »
نجد :

(١) « الدين » ، بما له من « أصول » وما نهذه « الأصول »
من « فروع » :

وأصول الدين هذه هى « وضع الهى » ، نزل بها الوحي من
عند الله ، فلا مجال فيها للرأى ولا مكان فيها للاجتهاد ، لانها
« ثابته » لا يعترضها التطور أو التغير بمرور الزمن أو اختلاف
المكان أو تمايز الحضارات أو تغاير الظروف والملابسات .

أما « فروع » هذه الأصول وتفصيلاتها .. فهى التى كانت
موضوعاً لاجتهاد المجتهدين منذ عصر النبوة وحتى تبلور المذاهب
الفقهية فى عالم الإسلام .. والاجتهاد فى هذا الميدان لم يكن
« اختراعاً » ولا « أبداعاً » ولا « خلقاً » ولا « إضافة » وإنما كان
« تفريعاً » ، وفروضاً ، والحاقاً للفروع بالأصول بواسطة
الاستدلال .. ولقد أنجز الاجتهاد الإسلامى ، فى القرون الماضية ،
أغلب المهام التى تستدعى الاجتهاد فى هذا الميدان .. بل ووضع
الفروض والبدائل التى قد يصعب على الكثيرين تخيلها فى الكثير
من المسائل والأوقات ..

فالاجتهاد فى « أصول » الدين غير وارد .. والاجتهاد فى
« فروعه » غير ملح ، ولا تستدعيه الضرورات .. بل ربما كان ذلك
هو السبب الحقيقى فى أن « اغلاق باب الاجتهاد » لم يحدث
أضرار كبرى بفكرنا « الدينى » ، اللهم اذا نحن استثنينا أضرار

تراكم الخرافات والبدع على جوهر قطاع من هذا الفكر « الدينى ..
هذا عن « الدين » ، أصولا ، وفروعا ..

(ب) وغير (الدين) - فى نطاق « الفكر الاسلامى » - لدينا
شئون « الدنيا » :

وهى تلك التى اكتفى فيها الوحي الالهى لحكمة وبقصد -
بتحديد « المثل العليا » ، والحديث عن « المقاصد والغايات » ،
ورسم « الاطر العامة » فى « كليات » وتتسم بالمرونة والعموم ..

ولقد كانت للوحى - كما قلنا - حكمة فى العدول عن التحديد
والتفصيل فى شئون « الدنيا » هذه ، فلم يكمل امورها كما اكمل
أمور « الدين » وذلك لأن نظم الحياة الدنيا وتشريعات مجتمعاتها
وقوانين معيشتها متطورة دائما وأبدا مع تعاقب القرون ، متميزة
حتما باختلاف المواطن وتغير الظروف والملابسات .. تلك كانت
الحكمة .. ومن ثم كان القصد هو اطلاق العنان للعقل الانسانى المسلم
كى يبدع ويخلق ويضيف ويجدد ويغير فى نظمه الدنيوية ا، دونما
قيد يقيده ، اللهم الا « مصلحة جمهور الأمة » ، المسترشدة بالتجربة
الانسانية و « بالكليات » و « المقاصد » و « المثل العليا » التى جاء
بها الوحي « فلسفة » للنظم الدنيوية و « أطرا » لها ، لا « نظما »
و « قوانين » تحدد القوالب وتضع التفصيلات ..

هنا ، فى هذا الميدان .. ميدان « دنيا » المسلمين - وليس
« دينهم » - تلج الضرورات كل الأقلام على أهمية « الاجتهاد » ..

فنحن قد تخلفنا ، لعوامل ذاتية واخرى خارجية .. ما هى
تلك العوامل ؟ .. لابد ، كى نجيب ، من « الاجتهاد » ؟ ..

ونحن أمة مستهدفة من أعداء كثيرين ، وعلى مر العصور ،
وللذلك نواجه اليوم بتحديات كثيرة عسكرية واقتصادية وفكرية ،
وتشرذم اقليمى ، وهى جميعها تصب فى تحد حضارى يهددنا
بالسحق القومى وبتحويلنا الى هامش لحضارة الاعداء .. فكيف

السبيل لمواجهة هذه التحديات ؟ .. لابد ، كي نجيب ، من
« الاجتهاد » ؟ ..

ونحن أمة ذات تراث حضارى غنى وعريق .. وهذا التراث ،
بحكم انه ابداع تيارات فكرية متعددة ، بل ومتناقضة ، يبعث الحيرة
عند قطاع من المعاصرين ، ويصيب الكثيرين بالكثير من التمزق ،
وذلك بدلا من او بوجود جمهور الأمة ويشحن شبابها بالكبرياء
المشروع .. فمننا من يرى « سلفه الصالح » فى « علماء » عصر
« الحواشى » و « التعقيقات » و « الهوامش » و « المحسنات
البديعة » وحكايات الابطال ، عندما توقف الخلق والابداع .. بل
ويرى فى هذه الآثار الهابطة « دينا » يقدس عن « النظر والرأى
والاجتهاد » ..

ومنا من يرى فى « التعهد بالنصوص » النهج الآمن والمفيد ،
فيغض من شأن العقل مكتفيا بالنقل والمأثورات ، حتى عندما
تتهافت ، أمام العقل ، مضامين هذه المأثورات ..

ومنا من يرى فى شروح فلاسفتنا على الفكر اليونانى
وتعليقاتهم على مقولات فلاسفة اليونان الابداع الحقيقى فى تراثنا ،
فيدعون الى مواصلة هذا المسعى واكمال هذا الطريق ..

ومنا من يرى لحضارتنا طابعا « وسيطا » متميزا ، وازنت به
بين الاقطاب ، ولفت فيه بين ما عد فى حضارات أخرى متناقضات
لا سبيل الى الجمع بينها ، فضلا عن التوفيق .. موازنة بين
« العقل » وبين « النقل » .. بين « الدين » وبين « الدنيا » ..
بين « الدنيا » وبين « الآخرة » .. بين « الحكمة » وبين
« الشريعة » .. بين « الفرد » وبين « المجموع » .. حتى لقد
تديننت فيها الفلسفة كما تفلسف الدين ؟ .. وعز فيها وجود تيار
الحادى تاريخى - كما حدث فى الحضارة اليونانية وامتدادها
الاوروبى الحديث - لا لقصور فى افق فلاسفتنا ومحدودية فى نطاق
حريتهم الفكرية ، وانما لان اقتصاد الوعى الاسلامى فى الحديث
عن الغيب والطبيعة والخلق واصل الكون قد جعل بالامكان ان تكون

« فلاسفة » و « مؤمنين » فى ذات الوقت .. فرأينا ، فى تراثنا من قالوا بقدوم العالم والمادة : مؤمنين بل ونساکا زاهدين ، لو اقساموا على الله ، سبحانه ، لابر لهم الايمان ؟ ..

فأى صفحات من تراثنا نستلهم ؟ .. وأى تيار من تياراته نتخذة « سلفا صالحا » نمد بيننا وبينه الخيوط والأسباب والانساب ؟ .. هنا موطن - بل مواطنون - « للاجتهد » ؟ ..

فالاجتهد ، اذن ، يجب أن يخرج ، وأن نخرج به من ذلك الاطار الضيق الذى عرفه تراثنا الفقهى والذى لا يزال يفكر فيه دارسوا الفقه وقلة من الفقهاء وكثرة من أشياء الفقهاء فهؤلاء ليسوا وحدهم المطالبون بالاجتهد ، بل ان المطالب به هم علماء الأمة وأهل الخبرة العالية والمكثفة فيها ، ومن كل المجالات والتخصصات ، لأن ميدانه الحقيقى هو أمور الدنيا ونظم معيشتها ونمط حضارة المسلمين ، وليس الحاق فروع الدين بأصولها ، لأن هذه الأصول قد تمت بتمام الوحي ، وتلك الفروع قد أوسعها الاقدمون بحثا واجتهادا ، فلم يبق فى ميدانها للاجتهد الا هامش محدود ..

والامر الذى لا شك فيه أن هذه النظرة للاجتهد تستدعى اعادة النظر حتى فى تعريفه الذى استقر له فى نراثنا الاسلامى .. فلأن اسلافنا قد حصروه فى نطاق « الفقه » الذى هو « علم الفروع » قلوا فى تعريفه : « أنه استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظن بحكم شرعى (١) ووفق هذا التعريف كان ولا يزال باستطاعة من يبذل وسعة لاستخراج الفروع الفقهية من اصولها أو رد هذه الفروع الى تلك الأصول أن يسمى نفسه مجتهدا ، حتى ولو كان جاهلا وغافلا عن امهات العضلات التى تواجه الأمة فى حضارتها وحياتها الدنيوية ..

وعلى سبيل المثال .. فان بعض المذاهب الاسلامية ، التى لم تغلق باب الاجتهاد ، زاخرة بأعداد لا بأس بها من « المجتهدين » .. ومع ذلك فلم يحدث أن رأينا واحدا من هؤلاء « المجتهدين » يتخذ موقفا نقديا من الاساطير التى يتمحور حولها تراث مذهبه الاعتقادى ؟ .. فأين « الاجتهاد » هنا ؟ .. وماذا على المجتهد أن

(١) الجرجاني (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ ..

يصنع اذا هو لم يجدد حياة الأمة منطلقا من تحرير عقلها وتجديد عقائدها التى طمس تألقها ركام الاساطير ..؟

نعم .. قد لا تكون تلك خاصية ينفرد بها هؤلاء « المجتهدين » فنحن نشهد فى « العلم الطبيعى » « علماء » أفذاذا فى مجالات تخصصهم ، ومع ذلك نراهم أسرى للخرافات والخزعيلات .. وفى الحركة الصهيونية - على سبيل المثال - نجد « علما » لا معين ، ومع ذلك يمتلك عقلهم الايمان بأساطير العهد القديم ، بل ويسعون الى تحويلها الى قومية ودولة وواقع معاش .. هنا غاب المنهج العلمى ، وتخلف التكامل الثقافى ، وتراجع التنسيق بين فروع المعرفة ، فكان لدينا - فى الحقيقة وواقع الامر - : رجال مهرة ونايغون فى « حرفهم » و « صنائعهم » ، (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) ، ولكنهم لا يرتقون الى مرتبة « العلماء » المائكين للمنهج العلمى والتصور المتكامل لفروع الثقافة ومجالات العلوم .. وبالمثل ، فان « المجتهد » الذى يقبع فى ميدان الفقه - بعد أن انتهت المعارك الحقيقية فى هذا الميدان - لا يمكن أن يكون فارس العصر ، فهو ليس « المجتهد » بالمعنى الحقيقى والمعاصر للاجتهد ؟ ..

فليس « الفقه » - بالمعنى والحدود التقليدية له - هو الميدان الذى يلج علينا كى نفتح الباب للاجتهد .. وليس طلاب الفقه هم اهل الاجتهاد الذين يحتاجهم العصر الذى نعيش فيه .. وليس الفقهاء واشباه الفقهاء فى بلادنا - وحدهم - هم فرسان ميدان الاجتهاد ..

ان امتنا تقف - حقا لا مبالغة فيه - فى مفترق الطرق :

✳ امام الاستعمار الجديد .. وشركاته المتعددة الجنسية .. والنمط الاجتماعى الذى تخلقته حضارته الاستهلاكية .. والكيان العنصرى الاستيطانى الذى يحرس مخططاته .. ماذا تصنع ؟ .. وكيف تكون المواجهة ؟ .. وهل لدينا من تراثنا الحضارى ما يحدد ملامح « البديل » ؟ ..

❖ وإمام التخلف الحضارى ، وخاصة اسبابه الذاتية والداخلية ، ماذا نحن صانعون كى نفلت من قيوده ؟ .. وما هو النموذج الذى علينا أن نبشر به ونسعى لتسويده ؟ .. واى عصر من عصورنا الحضارية والتاريخية هو بالنسبة لحاضرنا ومستقبلنا نقطة الانطلاق ، وتربة الجذور والوتاد التى نمد اليها الخيوط ؟ ؟ ..

❖ واذا كانت قضيتنا ، فى الجوهر والاساس ، هى « التخلف » .. فهل يحلها ان نسعى للحاق بالغير ، حتى ولو اصبحنا واياهم ابناء حضارة واحدة ؟ .. ام ان لأمتنا ، حضاريا طابعا متميزا ، الامر الذى يفرض علينا أن نحارب « التبعية » حربنا « للتخلف » ، بل ربما أكثر اذ بدون « الاستقلال » الحقيقى ، وعلى رأس بنوده « التميز » الحضارى ، لن نتجاوز التخلف ، اللهم الا اذا فقدنا ما هو اعز من « التقدم » ، فقدنا الهوية والذات ؟ ..

فى هذه القضايا ، ومثلها ، يجب الاجتهاد .. والى هذه الميادين يجب ان تستنفر الأمة فرسانها المؤهلين للاجتهاد فى هذه الميادين .. فذلك هو الاجتهاد الحق .. وهؤلاء نلاجتهاد فى هذه الميادين .. فذلك هو الاجتهاد الحق .. وهؤلاء الفرسان هم اولو الامر ، الذين أوجب الله طاعتهم ، وهم الائمة الحقيقيون لاجتهاد العصر الذى نعيش فيه .

وهذه الحقيقة تجعل من « الاجتهاد الاسلامى » السبيل الضرورى لـ « تجديد دنيا المسلمين » .. فتجديد الدين ، بالاجتهاد يجعل الفكر الاسلامى يفتح زراعيه لاحتضان الواقع الاسلامى المتطور ، الامر الذى يضمن ان لا يخرج هذا الواقع عن حدود « الروح الاسلامى » الذى اختطه الدين ..

انه مما لا شك فيه ان « الاسلام الدين » واحد ، ثابت ، فى اصوله واركانه ، فى عقيدته وشريعته .. التى هى النهج الذى ينهاه اهله للتدين به والاعتقاد بعقائده .. واحد ، وثابت كذلك فى « الروح » التى تمثل « مزاجه » الحاكم والسارى والعام فيما يتفرع عنه من « فكر » و « تطبيقات » .. انه واحد ، وثابت ،

لأنه • وضع الهى « ، وليس شرة للفكر البشرى الخاضع لتطور الاجتماع وتبدل الملابس وتغاير الظروف والحضارات .. ثم هو قد اكتملت له أصوله وأركانه منذ أن أوحى شارعہ الى رسوله ، عليه الصلاة والسلام ، آية قرآنه الكريم التى تقول : (اليوم اكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الاسلام ديناً) (١) ..

وهذا « التوحد وهذا الثبات » ، فى « الاسلام الدين » ، غير قائمين ولا مطردين فى « الفكر الاسلامى » ، الذى يشمل كافة « التطبيقات الدنيوية » لكليات « الاسلام الدين » ولقواعده المرنة وقوانينه العامة التى جعلها « أطراً » تحكم الابداع الانسانى فى امور الدنيا وقضايا الحياة الدائمة التطور بحكم سنن الله ، وبضرورات اعمار الكون الذى أبدعه الله واستخلف الانسان كى يبدع فيه ..

فباختلاف المكان ، ويتطور الزمان يتطور « الفكر الاسلامى » .
بالاجتهاد ، الذى تستدعيه وتحكمه مصلحة الأمة والدنيا او الاطر العامة للدين ..

وهذا « التمايز » - ولا نقول « الانفصال » - بين « الدين الاسلامى » وبين « فكر المسلمين » وتصوراتهم فى « التطبيقات الدنيوية » يحتاج ، دائماً وأبداً ، الى « التجديد » ، الذى يعود « الفكر الاسلامى » الى « المنابع الاصلية والاصيلة » للاسلام ، « ديناً » كانت هذه المنابع او « تجربة » صنعها الرسول عليه الصلاة والسلام ، وصحابته فى عصر البعثة ، وذلك حتى تتجدد الروابط بين « الفكر الاسلامى » وبين « الاسلام الدين » ، وحتى لا يودى تراكم الشوائب والزوائد والبدع والخرافات الى رقة الخيوط التى تربط فكرنا الاسلامى بمنبعه الدينى الاصيل ، فتتهدد هذه الخيوط مخاطر الانقطاع ..

وهذا المعنى الذى اتخذه ويتخذه « التجديد » فى حياة امتنا الفكرية هو الذى جعل « السلفية » قسمة أصلية

فيه .. فمادامت العروة وثقى بين « الفكر الاسلامى » وبين « الاسلام الدين » فلا بد من عرض هذا « الفكر » دائما وابدا وباستمرار ، على « ثوابت » الدين و « روحه » ، حتى نضمن سريان « الروح » الاسلامى عبر « شرايين القرون » الى « فكرنا الاسلامى » الجديد .. وتزامن هذه « السلفية الدينية » - فى « التجديد الاسلامى » - الرؤية العصرية للمواقع المتجدد ، والنظرة المستقبلية للغد المتصور ، حتى يتمكن المسلمون ، دائما وابدا ، من تجديد الدنيا وتجديد الدين .

لكن .. لابد من الاعتراف بان هذه الموازنة قد اصابها الاختلال فى كثير من المحاولات التى نهضت بها حركات ودعوات رامت تجديد ديننا ودنيانا ؟ ..

فالبعض قد مالت به « البداوة » ، والفقر فى الفكر الفلسفى ، والموقف غير الودى من العقل والعقلانية الى حيث ظن أن النظرة السلفية وحدها كافية لتجديد « الدنيا » ، كما هى كافية لتجديد « الدين » ، فأضفى على تطبيقات « السلف » قداسة الدين ، وتوهم امكانية اعادة الحاضر والمستقبل كى يصيبا ، ثانية ، فى قوالب التطبيقات السلفية .. فكانت المصادمة بين هذا البعض وبين التطور ، الذى هو واحد من سنن الله فى هذا الكون ، وكان عداء هذا البعض للعلم والمدنية ، ومن ثم عجزه عن الوفاء بشروط التحضر والعمران ..

وبالبعض الآخر قد اصابه النفور من هذا النهج « السلفى - النصوص - الجامد » ، فأدار ظهره « للسلفية الدينية » كلية ، فلم يحفل بتجديد الدين ، ولم يعن باعادة الحياة الى الشرايين التى تربط « فكرنا الاسلامى الحديث » بأصول ديننا وعقائده وشريعته الاولى والأصيلة . وصرف كل همه الى تجديد الواقع الدنيوى وتطويره ، فكان أن تلقفته تيارات فكرية وافدة ومعادية ، اطعمته منهاج وسفته تصورات ودست له حلول لا يتسق بعضها أو كثير منها مع روح شريعتنا وثوابت ديننا والسمات المميزة لحضارتنا العربية الاسلامية .. الامر الذى مال بتجارب هذا البعض فى النهضة بعيدا

عن أن تكون الامتداد الحقيقي لحضارتنا التي صنعها اسلافنا
العظام ..

وهذه الحقيقة ، التي شهدتها وتشهدها ساحة الدعوات
والحركات التي رامت وتروم تجديد حياة أمتنا ، الفكرية والمادية ،
تفرض علينا مراجعة القوالب التقليدية التي طرحت فى ميدان
التجديد والتحديث - وتدعونا الى سلوك النهج الوسطى - الذى هو
الاعتدال بين تطرفين ، والعدل بين ظلمين ، والحق بين باطلين ،
لنزواج بين « السلفية الدينية » ، التى بها يتجدد « الدين » ،
ويتحول - عندما تبرا عقائده وتصوراته من الخرافات والزوائد -
الى طاقة تحفز الأمة على تجديد « دنياها » .. نزواج بين هذه
« السلفية الدينية » وبين « النظرة المستقبلية فى قضايا الدنيا » ،
تلك التى تحكمها حقائق الواقع ، ومصصلحة الأمة ، والاطر الثابتة
للدين ..

فهذا النهج الوسطى ، الذى يعتمد « التجديد والتجدد الذاتى »
« سبيلا للتطور والنهضة والتغيير » ، تؤسس الأمة نهضتنا
« المعاصرة » ، دون أن تفقد التواصل مع روحها الحضارى الاصيل ..
وتبنى مشروعها الحضارى « المستقل » ، دون أن تحرم مما ينفعها
فى تجارب الآخرين ..

وبذلك يتجدد فى حياتنا كل من « الدين » و « الدنيا »
جميعا ..